

العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي

العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي

د. ناريمن بن عياد

جامعة الجلفة

ملخص: العولمة مفهوم يقصد به وبصرف النظر عن تعريفاته المتعددة، وصف خصائص المرحلة الراهنة من مراحل تطور العلاقات الدولية وليس طرح نظرية جديدة أو منظور جديد لفهم آليات هذا التطور، وهي مفهوم مركب يعني أساسا بدراسة طبيعة التطورات التي طرأت عن العلاقات الدولية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المرحلة الراهنة وأثر ذلك على اتجاهات هذا التطور في المستقبل.

عرفت المرحلة الراهنة مجموعة من التغيرات الجذرية في النظام العالمي عموما والنظام الاقتصادي العالمي خصوصا، تنبأ عن بداية قيام نظام اقتصادي معوم يتميز بمعالم واتجاهات تختلف عن تلك السائدة من قبل.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية - العولمة المالية - التحرير المصرفي

Résumé : La globalisation est un concept qui, en dehors de ses multiples définitions, décrit les caractéristiques de l'étape actuelle du développement des relations internationales plutôt que d'introduire une nouvelle théorie ou perspective pour comprendre les mécanismes de ce développement. C'est un concept composite qui est essentiellement une étude de la nature des développements qui affecte es relations internationales dans leurs dimensions économiques, sociales, culturelles et politiques à l'étape actuelle et leur impact sur les tendances de ce développement à l'avenir.

L'actuelle étape a connu une série de changements radicaux dans le système mondial en général, spécialement dans le système économique mondial, qui annonçaient le début d'un système économique mondialisé caractérisé par des aspects et des tendances différentes.

Mots clés : Mondialisation économique - mondialisation financière - libéralisation bancaire

مقدمة

إن أغلب المحاولات الاجتهادية الرامية إلى تبيان مفهوم ودلالة ظاهرة العولمة لم تبلغ مبتغاها ومرامها الأساسي بعد، فالبعض من تلك الاجتهادات اقتضرت على وصف هذه الظاهرة على أنها عملية أمركة العالم، أي نشر الثقافة الأمريكية بحيث تغلب على الثقافات المجتمعية الأخرى، ويراها البعض الآخر على أنها الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات الأمريكية، فهي أبشع وأحدث صور الهيمنة الاستعمارية، وثمة من ينظر إليها بمنظور أوسع، ملخصه أن العولمة تمثل عملية رسملة العالم، أي أن العولمة عملية يراد منها نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي وفرضه على عامة الأساليب الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الأخرى (العولمة الاقتصادية)، في حين يذهب فريق ثالث للقول بأن العولمة ظاهرة تتجه بالمجتمعات الإنسانية قاطبة نحو التجانس (التشابه) الثقافي وتكون الشخصية العالمية ذات الطابع الانفتاحي على ما حولها من مجتمعات وثقافات مختلفة (العولمة الثقافية وثقافة العولمة)، ويعول أنصار هذا الفريق على جملة التطورات الهائلة الحادثة في قطاع الاتصالات والمواصلات بين المجتمعات الإنسانية المختلفة والتي أسهمت بشكل كبير في نشر ثقافات المجتمعات بخاصة المتقدمة والتي تهدف إلى بلوغ المجتمعات النامية مستوى تطورها الصناعي والاقتصادي والعلمي.

أولاً: مفهوم العولمة الاقتصادية والمالية

1. مفهوم العولمة الاقتصادية

يمكن تعريف العولمة الاقتصادية كأحد أهم أوجه العولمة، وأهم الاتجاهات المفسرة لها بأنها تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات الوطنية والاتفاقيات المنظمة لها، بخضوعها للتقائي لقوى جديدة أفرزتها

العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي

التطورات الاقتصادية العالمية لتعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة¹، والمتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة يدرك أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر، وبصفة خاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتساعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات العالمية وتكامل الأسواق العالمية في مجال تبادل السلع والخدمات².

2. مفهوم العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية نتاج لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إتباع سياسات التحرير المالي والمصرفي بحيث أصبحت أسواق رأس المال والأسواق المصرفية أكثر ارتباطا وتكاملا.

وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمي في إطار مفاوضات الأورغواي والتوصل إلى إبرام اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات ومنها الخدمات المالية والمصرفية عام 1997.

الأمر الذي أدى إلى مزيدا من الانفتاح المالي والمصرفي وتزايد العمليات المالية والمصرفية عبر الحدود، فالعولمة المالية تعتبر احد أوجه التحرير المصرفي كما تعد في نفس الوقت احد العوامل الدافعة نحوه³.

ثانياً: عولمة النشاط المصرفي وتحرير الأسواق المالية والنقدية

1. الاتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي

انتشرت في حقبة التسعينات من القرن الماضي استخدام مصطلح العولمة Globalisation، والذي يعبر في جوهره على تلاشي أثر الحدود الجغرافية والسياسية أمام حرية حركة التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا⁴.

ويعد الاتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي أحد الأوجه الرئيسية للعولمة المالية، بحيث تجلت عولمة النشاط المصرفي من خلال توحيد توجهات البنوك في مساعيها تجاه خدمة العملاء، واجتذاب مصادر التمويل وتوسيع آفاق توظيف الأموال، وقد صاحب هذه التوجهات التحرير المتزايد من القيود الحكومية. كما نجد أن هناك جملة من الأسباب التي يعزى إليها اتجاه البنوك إلى تدويل أنشطتها نذكر منها⁵:

– تجنب المخاطر عن طريق تنويع الأسواق، وبخاصة خطر المنافسة وتشبع الأسواق المحلية؛

– انخفاض التكاليف في الدول المضيفة (تكاليف العمالة، وبعض مقومات الإنتاج الأخرى) بالمقارنة بنظيراتها في الدولة الأم؛

– الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة وكذلك الاستفادة من الحوافز التي تمنحها الدول لتوسيع بنوكها في الخارج؛

– زوال الحواجز والقيود خاصة بعد نجاح جولة الأورغواي الأخيرة والتوصل في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى إبرام اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS بما فيها الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997.

كل هذه الأسباب السالفة الذكر شجعت على تدويل وعولمة النشاط المصرفي، وسمحت للبنوك بالتواجد خارج حدود الدولة الواحدة وأصبحت ظاهرة البنوك متعددة الجنسية في التزايد والانتشار، حيث توسعت الملكية الأجنبية لأصول المصارف في العديد من الدول⁶.

العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي

2. تحرير الأسواق المالية والنقدية من القيود

شهدت الأسواق المالية والنقدية اتجاها متزايدا نحو التحرر من القيود بما فيها التشريعات واللوائح والشكليات والمعوقات التي تحد من حريتها وحركيتها، وقد بدأت عملية إزالة القيود بعد تأكيد فشلها وعدم فعاليتها في تخفيض رأس المال وتحقيق أهداف السياسة النقدية، وتهدف هذه العملية إلى إنهاء التدخل الحكومي المباشر في النظم المالية والمصرفية، والتي تميزت بها فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تلك العملية التي أخذت صورا عديدة منها تحديد الحد الأقصى لأسعار الفائدة التي يمكن دفعها على الودائع، وتلك التي يتم تحميلها على القروض، تحديد حد أدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول، تحديد نسب الاحتياطي القانوني، تحديد أماكن توطن البنوك وتحديد اختصاصها والخدمات التي يسمح بتقديمها⁷.

وقد كان الغرض من هذا التدخل الحكومي لحماية الموارد المالية للأفراد على أساس أن تركها دون تدخل قد يؤدي إلى العديد من المخاطر، الأمر الذي يترتب عليه في النهاية خسائر وفقدان الثقة ويؤثر على السلامة المالية.

وقد تفاوت الاتجاه نحو إزالة القيود من دولة إلى أخرى واتخذ عدة أشكال مثل تخفيف القيود والإجراءات المعوقة لحركة تدفق رؤوس الأموال واستثمارها، إلغاء الرقابة على عمليات التمويل الخارجي، إزالة القيود المفروضة على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتلك المفروضة على العملات وتسعير الخدمات المصرفية وإلغاء السقوف الائتمانية، ورفع القيود على عمليات الصرف الأجنبي.

بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجغرافية أمام نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وإلغاء الفوارق بين بنوك الاستثمار والبنوك التجارية، وإلغاء القيود التي تحول دون الجمع بين أعمال البنوك والتأمين، وزيادة إمكانية الدخول إلى مجال الصناعة المصرفية، وتوسيع نطاق الاختيار بين المنتجات المصرفية المتاحة أمام الأفراد.

وقد ترتب على هذه العملية الخاصة بإزالة القيود والحواجز وتحرير الأسواق النقدية والمالية، زيادة حدة المنافسة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية.

3. زيادة حدة المنافسة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية

شهدت حقبة الثمانينات من القرن الماضي احتدام ظاهرة المنافسة سواء بين البنوك التجارية أو بينها وبين المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين، وبنوك الاستثمار، وشركات الأوراق المالية وغيرها من المؤسسات المالية، والتي أصبحت تقدم خدمات متنوعة لعملائها ذات طبيعة مصرفية⁸، كما زاد من حدة المنافسة تحرير الخدمات المالية والمصرفية في إطار اتفاقية الجاتس، والذي زاد من إمكانية تعرض البنوك المحلية للمنافسة من طرف البنوك الأجنبية.

وجدير بالذكر انه من بين أهم العوامل التي أدت إلى زيادة حدة المنافسة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية ما يلي:

-تشابه الخدمات المالية والمصرفية التي أصبحت تقدمها كل من البنوك والمؤسسات الأخرى غير المصرفية، بعد أن أزيلت اللوائح والقيود التي كانت تمنع ذلك، وقد أدى ذلك إلى تضيق الهوامش والضغط على الأرباح من العمليات التقليدية، كما دفع بدوره إلى محاولة استحداث الأساليب والأدوات المالية الجديدة لزيادة القدرة التنافسية والحصول على أكبر حصة ممكنة من الأسواق؛

-التقدم التكنولوجي المتسارع في مجال الاتصالات والمعلومات ووسائل تقديم الخدمات، والذي أدى إلى توسيع شبكة المعلومات المالية وزيادة كفاءة نظم وأساليب معالجة البيانات واتخاذ القرارات، وطرق حساب تكاليف وتسعير الخدمات المالية والمصرفية، وسرعة إيصال المعلومات المتعلقة بذلك إلى الأسواق والمتعاملين فيها، وانخفاض تكلفة انجاز المعاملات المالية عبر الحدود، كما مكن التقدم التكنولوجي البنوك من التوسع في أنشطتها وبناء شبكات واسعة من الفروع، وأدى إلى تحول العديد

العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي

من البنوك إلى المعاملات المصرفية الالكترونية، كما أدى التحرر من القيود وما صاحبه من تقدم تكنولوجي متسارع وتوظيف التكنولوجيا في الصناعة المصرفية إلى ظهور العديد من الخدمات المصرفية غير التقليدية من أهمها النقود الالكترونية والبنوك الالكترونية والتوسع في عمليات التجارة الالكترونية⁹؛

—أدى التزايد نحو التوريد والتسديد إلى تحول البنوك من الأعمال التقليدية للبنوك إلى التدخل في أسواق الأوراق المالية، كما أدى بالبنوك إلى زيادة التعامل بالأدوات المالية الجديدة مثل شهادات الإيداع ومبادلات الديون، الأمر الذي يتطلب أساليب جديدة من الرقابة والحد من المخاطر.

4. آثار العوالم المالية على الجهاز المصرفي

تشير الكثير من الدراسات أن للعوالم آثارا واسعة النطاق على الجهاز المصرفي في جميع دول العالم، وقد تكون هذه الآثار ايجابية، كما يمكن أن تكون سلبية، وتصبح المهمة الملقة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي في كل دولة تعظيم الايجابيات والمكاسب والتقليل من الآثار والتداعيات السلبية.

ويمكننا في هذا الصدد الإشارة إلى عدد من الآثار الناجمة عن عوالم النشاط المصرفي وذلك من خلال:

أ. إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

حدث تغير كبير في نشاط البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مالية ومصرفية لم تكن تقوم بها من قبل، حيث اتجهت معظم البنوك إلى تنويع مصادر مواردها ومجالات توظيفاتها، وابتكار خدمات ومنتجات مصرفية جديدة، كما تم التوسع في العمليات خارج الميزانية، وتزايد على أثر ذلك التعامل بالأدوات المالية والتدخل في سوق الأوراق المالية.

ومن الملفت للنظر أن أثر العوالم المالية على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول مؤسسات غير مصرفية مثل شركات التأمين، وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية، مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية في مجال الوساطة المالية.

وتوضح لنا حالة البنوك الأمريكية هذا التحول والتغير في طبيعة وهيكل الخدمات المصرفية، فخلال الفترة 1980-1995 انخفض نصيب البنوك التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي المقابل ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى حوالي 42% لنفس الفترة¹⁰، ورغم اختلاف هذا الاتجاه من دولة لأخرى، إلا أن البنوك التجارية في جميع أنحاء العالم أخذت تواجه منافسة قوية من المؤسسات المالية غير المصرفية.

ب. التحول إلى البنوك الشاملة

في ظل العوالم وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والمالية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو تبني فلسفة البنوك الشاملة، وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى إلى تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي مجالات متنوعة، وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار.

ج. تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في الأدوات المالية الجديدة

فقد شمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول، والاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، تم الاتجاه نحو تنويع القروض الممنوحة

العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي

وإنشاء الشركات القابضة المصرفية، والتوسع في عمليات توريق الديون والتعامل بالأوراق المالية وإدارة المحافظ، والتوسع في عمليات التمويل التاجيري، وإنشاء صناديق الاستثمار، وممارسة نشاط التأمين، وإدارة استثمارات لصالح العملاء أو ما يعرف بممارسة نشاط أمناء الاستثمار.

ومن ناحية أخرى اتجه تنوع النشاط المصرفي إلى أقصى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية.

ولا شك أن تزايد تأثير البنوك باتجاه تنوع الأنشطة المصرفية يغذيه موجة التحرير من القيود التي تتسم بها العولمة المالية حيث يعني ذلك بصفة أساسية فتح مجالات للأنشطة المصرفية التي لم يكن مسموحا بها من قبل، وخاصة أن موجة التحرير المصرفي صاحبها إعادة النظر في النظم الإستراتيجية والرقابية على الجهاز المصرفي، حيث ظهرت نظم جديدة للإشراف والرقابة المصرفية على المستوى الدولي مثل مقررات لجنة بازل.

د. احتدام المنافسة في السوق المصرفية

فمع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:

*الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.

*الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

*الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

ومن بين العديد من التحديات إزاء تحرير الخدمات المالية وآثاره السلبية هناك جملة من التحديات جديدة بالاهتمام، أولها أن المؤسسات المالية الأجنبية تتمتع بقدر أكبر من الكفاءة مما سيجعلها تهيمن على قطاع العمل المصرفي في الدول النامية، غير أن ذلك قد لا يكون صحيحا في كل الحالات فقد تكون صحيحة في حالة العمليات المصرفية الخاصة وبعض المنتجات الاستثمارية، في حين أن تواجد مثل هذه المؤسسات المالية الأجنبية قد يدفع القطاعات المالية المحلية لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة حتى تصمد أمام المنافسة الأجنبية. وإذا كانت المصارف المحلية تحتاج إلى المزيد من الوقت لتكيف أوضاعها مع التنافس الجديد على الساحة، فيمكن أن يكون التحرير المالي على مراحل أي على مدى زمني أطول إضافة إلى أن استعداد الحكومات لتأمين الدعم للمؤسسات المالية الوطنية يعتبر عاملا مهما في مدى تحقيق أهداف تعزيز الكفاءة بواسطة الموارد المالية أكثر منه بواسطة فرض القيود على عملية التحرير المالي.

ويتعلق التحدي الثاني باحتمال أن يقتصر نشاط المصارف الأجنبية على خدمة الشرائح المربحة من الأسواق المحلية، فعلى سبيل المثال عدم تقديم الخدمات المصرفية للمناطق خارج الخريطة الحضرية يمكن أن يكون له مردوده السيئ على الاقتصاد.

أما التحدي الثالث فيتمثل في التخوف من أن يؤدي تواجد عدد كبير من المصارف الأجنبية إلى تفاقم مشكلة تضخم القطاع المصرفي بما يزيد على الحاجة الفعلية من حيث عدد المصارف. إن هذا التحدي يمكن معالجته بوضع الإجراءات والترتيبات التي تعجل بخروج المصارف الفائضة عن الحاجة من السوق، إضافة إلى ذلك يمكن السماح بعمليات الدمج المنظمة وليس بإتباع سياسة توفير الحماية للمصارف المحلية.

هـ. تزايد حدوث الأزمات المصرفية

يمكن القول أن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي هي حدوث الأزمات المصرفية في عدد من دول العالم، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة 1980-1996 حدثت أزمات مصرفية فيما لا يقل عن ثلث

العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي

الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي¹¹، حيث تصاعدت الأزمات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشمال أوروبا، وفي دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

وأهم تلك الأزمات أزمة المكسيك سنة 1996، ودول جنوب شرق آسيا عام 1997، والأرجنتين وروسيا 1999، وأزمة الرهن العقاري 2008 بالإضافة إلى الأزمات الأخرى والتي كان تأثيرها محدود لا يتعدى حدود الدولة الواحدة، كما هو الحال في كثير من الدول النامية والإفريقية والعربية، كما هو الحال بالنسبة للجزائر من خلال أزمة البنوك الخاصة (بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري) التي حدثت عام 2003.

وقد أثبتت إحدى الدراسات المنجزة عام 1997 والتي أجريت على 65 دولة خلال الفترة 1980-1994 أن هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العوالم والتحرير المصرفي، وأزمة الجهاز المصرفي، التي حدثت في هذه الدول، وقد أوضحت الأزمة التي اندلعت في دول جنوب شرق آسيا في صيف عام 1997 كيف تؤثر العوالم المالية، والانفتاح المصرفي دون ضوابط إلى اندلاع أزمة الجهاز المصرفي.

ولذلك طرحت تلك الأزمات بقوة ضرورة الالتزام بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، وضرورة التحوط لكل هذه الأزمات وأهمية وضع نظام الإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل حدوثها.

و. تنامي ظاهرة الاندماج المصرفي

لعل من أهم آثار العوالم على البنوك هو تنامي ظاهرة وموجة الاندماج المصرفي سواء بين البنوك الصغيرة والكبيرة، أو بين البنوك الكبيرة وبعضها البعض لتكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة، والاستفادة من وفرة الحجم التي تحققها عمليات الاندماج، وانتشرت ظاهرة الاندماجات المصرفية عبر العالم، بل وأصبحت إحدى الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الدول لتقوية قاعدة رأس مال البنوك والصمود أمام المنافسة في ظل التطورات المصرفية العالمية المشار إليها سلفاً.

ز. إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية

كان من الآثار البارزة والهامة للعوالم على الأجهزة المصرفية هو إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية وإدارتها بكل سيادة، ذلك أن التحرير المصرفي وتربط الاقتصاديات ببعضها البعض يصبح معه من الصعوبة بمكان التحكم في السياسة النقدية بشكل صارم ومستقل حيث أن تيارات العوالم المالية تؤثر بشكل مباشر على السياسات المالية والنقدية للدول.

في الأخير يمكننا القول أن هناك العديد من الآثار الإيجابية للعوالم على الجهاز المصرفي، كما هناك العديد من الآثار السلبية، وتصبح إستراتيجية المواجهة للجهاز المصرفي هو وضع الآليات والسياسات والأدوات التي تعظم الآثار الإيجابية وتحاول في نفس الوقت التقليل من الآثار والتداعيات السلبية.

ثالثاً: التحرير المصرفي

يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق التطورات الاقتصادية العالمية، التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل التي تحول دون حرية النشاط المصرفي على المستوى المحلي والدولي، ولقد بدأت عملية التحرير المصرفي في الدول المتقدمة واكتملت بتوسع أنشطة البنوك وتداولها، وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق.

العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي

1. مفهوم التحرير المصرفي

يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق التحرير الاقتصادي ويعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة¹².

أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة بنوك القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية.

ومن جانب آخر يعرف التحرير المالي والمصرفي من خلال ثلاثة جوانب أساسية:

- تحرير القطاع المالي المحلي

يشمل تحرير ثلاث متغيرات أساسية هي تحرير أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال والطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملاءمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين، وتحرير الائتمان وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى، وثانيا إلغاء الاحتياطات الإلزامية المغالى فيها على البنوك، وتحرير المنافسة البنكية بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية، وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك والمؤسسات المالية.

- تحرير الأسواق المالية

يتم بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توطيد رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد. - يتضمن إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال.

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين¹³:

- الأولى: أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.
- الثانية: إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد والنظم التحوطية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجربها غير المقيمين.

وتقوم سياسة التحرير المصرفي على دعم الثقة الكاملة في الأسواق حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية وبالتالي إعطاء السوق الحرية، عن طريق تحرير أسعار الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار.

ويحقق التحرير المصرفي إجمالا العديد من المزايا نذكر أهمها فيما يلي:

- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة.

العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي

- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة، وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة، وتطوير مهارات العاملين والاستفادة من الخبرة الأجنبية.

- تفعيل قوى السوق والمنافسة وبالتالي خروج البنوك غير القادرة على المنافسة وإمكانية اندماجها مع بنوك أكثر قوة، وعليه فإن التحرير المصرفي يدفع باتجاه تشجيع الاندماج المصرفي وتكوين الكيانات المصرفية الكبيرة.

- رفع مستوى التعامل مع الزبائن واستخدام الأساليب التسويقية الحديثة، وتطوير الخدمات المصرفية.

ورغم النجاحات التي حققتها سياسة التحرير المصرفي في الدول المتقدمة، إلا أنها تشهد صعوبات في تطبيقها في الدول النامية - على غرار ما هو حاصل في الجزائر - ، وترجع هذه الصعوبات بالأساس إلى هشاشة اقتصادياتها الأمر الذي يحتم إدارة سياسة التحرير المصرفي بحذر والعمل على تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتزام الحيطه والحذر والتدرج في تطبيق سياسة التحرير المصرفي.

وفي دراسة ميدانية أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1995 في أكثر من خمسين بلدا يمر بمرحلة انتقال تبين انه ليس هناك نموذج موحد لعملية التحرير المصرفي فيتوقف الأمر على طبيعة وبنية الاقتصاد، ودرجة الإصلاحات الهيكلية المتبعة. وعليه يمكننا القول انه ليس هناك وصفة تطبقها جميع الدول من اجل إنجاح عملية التحرير المصرفي، ويتوقف ذلك على الإجراءات المتبعة في مباشرة عملية التحرير المصرفي وعلى الأهداف المراد تحقيقها من وراء ذلك.

2. إجراءات التحرير المصرفي وأهدافه

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد لآخر حسب الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية العامة، وضمن الإطار الشامل للتحرير الاقتصادي، فهي إما إجراءات تهدف إلى تحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي، أو لتحسين الأساليب وتطوير الأسواق المالية أو لدعم التنظيم الهيكلي للجهاز المصرفي، ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية¹⁴:

- إلغاء القيود على سعر الفائدة وتوسيع مجال تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها؛
 - إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنوك مثل تحديد السقوف الائتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة؛
 - تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق؛
 - إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي؛
 - السماح بإنشاء البنوك سواء تعود ملكيتها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية؛
 - تقليل الحواجز أمام الإنضمام والدخول إلى السوق المصرفي وتسهيل إجراءات الانسحاب منه؛
 - تحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين؛
 - إطلاق حرية تحديد العمولات وتسعير الخدمات المصرفية ؛
 - إعادة تكوين قاعدة رأس مال البنوك (إعادة رسملة البنوك)؛
 - تدعيم الإشراف والرقابة للمحافظة على انضباط السوق المصرفي.
- إن التحرير المصرفي يتطلب توافر مجموعة من الشروط من أهمها ما يلي:

العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي

أ. ضمان المنافسة

إن التحرير المصرفي يتطلب إلغاء كافة المعوقات أمام حرية المنافسة، وذلك لتجنب الوقوع في فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع و سعر الفائدة على القروض، ومنع التوسط المفرط والتمييز في عملية منح الائتمان، وكذلك لضمان استجابة الجهاز المصرفي لتوجيهات السلطات النقدية والمالية.

ب. ضمان عدم تجزئة السوق

إن اتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية دون الأخرى نتيجة لامتلاك هذه المشروعات للمصارف، قد يؤدي إلى عدم اكتمال السوق، وكذا يجب إعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الاندماج وفتح فروع مصرفية جديدة.

أما أهداف التحرير المصرفي فيهدف إلى خلق شروط المنافسة في السوق المصرفي والحد من الاحتكارات والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك وتوفير بيئة مصرفية تنافسية لزيادة جلب الادخار والاستثمار، وتتمثل أهداف التحرير المصرفي في جملة من الأهداف أهمها¹⁵:

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار؛
- رفع فعالية الأسواق المالية المحلية وتمكين البنوك الوطنية من تطوير خدماتها وزيادة قدراتها التنافسية في الداخل والخارج؛
- تحرير التحويلات المالية الخارجية مثل تحرير العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال؛
- جعل النظام المصرفي أكثر قوة لمواجهة تحديات التطورات الاقتصادية العالمية؛
- تمكين البنوك والمؤسسات المالية المحلية من الاندماج في الأسواق المالية العالمية.

3. شروط نجاح التحرير المالي والمصرفي

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المالي والمصرفي لإنجاح هذه السياسة وهي¹⁶:

أ. توافر الاستقرار الاقتصادي العام

إن التحرير المصرفي يتطلب مناخ مستقر للاقتصاد الكلي حيث يتم الاستفادة كلية من مزاياه، إن التضخم المرتفع والعجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، وأسعار صرف غير مستقرة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التحرير المصرفي، وتؤثر بشكل عكسي على الاندماج في النظام المالي الدولي¹⁷، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي الوطني والتأثير على إنجاح سياسة التحرير المصرفي، وذلك لأن من بين الأسباب الرئيسية لتعثر سياسة التحرير المصرفي السياسات غير السليمة لإدارة الاقتصاد الكلي، والتنظيم والإشراف الحكومي غير المناسب والتدخل غير السليم في الأسواق المالية.

إن فترة التحول إلى نظام مالي مفتوح هامة جدا، وذلك لكون سياسة التحرير المالي والمصرفي تكون لها نتائج غير مرضية عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو تكون الثقة في السياسات الجديدة مازالت ضعيفة.

وعلى هذا الأساس فإن التحرير المصرفي يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار، بالإضافة إلى أسعار صرف وسياسات مالية سليمة تدعم الاستقرار المالي.

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يجب اتخاذ إجراءات وقائية وأخرى علاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وسياسة التحرير المصرفي، فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية والمصرفية، وتصميم هياكل تنظيمية وقوانين للحد من المخاطر، وحماية المودعين وتصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصرفي وأحكام الرقابة والتدقيق المحاسبي الخارجي.

العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي

أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات وتكمن في تطوير نظام التأمين على الودائع لحماية المودعين والتقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم.

إن أهم عبء يقع نتيجة السياسات غير المستقرة للاقتصاد الكلي هو ضعف الثقة في وضع السياسات الحكومية وفي التحرير الاقتصادي والمصرفي وذلك راجع لكون إدارة الاقتصاد الكلي تكون صعبة خلال فترة التحول والانتقال من اقتصاد مغلق محتكر من طرف الدولة إلى اقتصاد مفتوح ومتحرر ويعمل وفق آليات السوق.

ب. إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي

إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي يجب أن تبدأ على مستوى الاقتصاد المحلي (الوطني) بقطاعيه الحقيقي والمالي بحيث يتم في القطاع الحقيقي ترك تحديد الأسعار وفق قوى السوق، وفرض ضرائب عقلانية على المؤسسات ورفع دعم الدولة للأسعار، وتطبيق سياسة الخصوصية وتشجيع القطاع الخاص.

أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه منح المزيد من استقلالية البنوك في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان، والتخلي عن التخصص القطاعي، ورفع القيود عن تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير، ثم بتنقل التحرير إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي يتم فيه رفع القيود عن التجارة الخارجية وتحريرها، والسماح بالتحويلات المالية نحو الخارج.

أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه السماح بإنشاء بنوك أجنبية، وحرية حركة رؤوس الأموال، وقابلية العملة للتحويل وحرية الصرف ... وغيرها.

وعموما يمكننا القول أن عملية التحرير المصرفي يمكن أن تتحقق على مراحل تتوقف درجتها وسرعتها على الهيكل الاقتصادي للدولة، ومرحلة التنمية التي بلغها، والأهمية النسبية لكل من القطاع العام والخاص ودورها في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

ج. الإشراف الحذر على الأسواق المالية

إن إنجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي، وتفادي وقوع الأزمات المالية والمصرفية ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية والمالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر والتنبيه إليها، وضمان الشفافية والاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة وتسهيل تدفق المعلومات والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار ومتابعة تنفيذه، وإقامة هيئات رقابية وإشرافية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي وهذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، ولقد سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية على التأكيد على ضرورة تعميق مفهوم الإشراف الحذر وعملت منذ نشأتها على توحيد معايير الإشراف والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي.

د. ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق

يتطلب إنجاح سياسة التحرير المصرفي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية. كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسيابها بشكل واضح وخال من التناقض وتهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية.

العولمة الاقتصادية والمالية وأثرهما على التحرير المصرفي

ويمكننا القول في الأخير أن التطورات الاقتصادية العالمية التي شهدتها العالم في نهاية القرن الماضي والمتمثلة في اختيار منظومة الاقتصاد الاشتراكي و بروز الاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية، واتجاه العالم إلى المزيد من تحرير التجارة في مختلف المجالات خاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC، والدور الذي لعبته العولمة في الدفع نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، كلها متغيرات وعوامل لها إسهاماتها البارزة في الدفع نحو المزيد من الانفتاح والتحرير الاقتصادي وبالتالي المزيد من التحرير المصرفي.

قائمة المراجع

- ¹ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي : 14-15 ديسمبر 2004، ص 03.
- ² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص 32.
- ³ بريس عبد القادر، "التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 24.
- ⁴ بنك الإسكندرية، "أهم المستجدات على الساحة المصرفية العالمية مع إشارة خاصة لمدى مواكبة السوق العربية لتلك المستجدات"، النشرة الاقتصادية، المجلد 26، سنة 1994، ص 22.
- ⁵ هبه محمد الطنطاوي الباز، "التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية البنوك المصرية لمواجهةها"، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، سنة 2003، ص ص 10-11.
- ⁶ طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 27.
- ⁷ هبه محمود الطنطاوي الباز، مرجع سبق ذكره، ص 15.
- ⁸ نفس المرجع السابق، ص 16.
- ⁹ بريس عبد القادر، "دور البنوك الالكترونية في دعم التجارة الالكترونية"، ورقة بحث في الملتقى دولي حول التجارة الالكترونية، جامعة ورقلة، 6-7 مارس 2004.
- ¹⁰ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 37.
- ¹¹ نفس المرجع السابق، ص 45.
- ¹² بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، "دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية واقع وتحديات"، المنعقد يومي: 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، ص 477.
- ¹³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 35.
- ¹⁴ عبد الله فكري محمد الوكيل، "تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1997، ص 16.
- ¹⁵ نفس المرجع السابق، ص 19.
- ¹⁶ بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 478.
- ¹⁷ طارق عبد العال حماد، التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001، ص 41.